

نسبة إنجاز البعض الآخر بين 90 و95% «بيتك»: «السكنية» أنجزت بعض المشاريع أسرع من المخطط

«بيتك - تركيا»: 256 مليون ليرة أرباح النصف الأول بنمو 24,4%

البنك يقوم بمد جسور مالية بين تركيا والعالم، ومنها بأن البنك يتمتع بأقوى نسبة كفاية رأسمال في القطاع المالي في تركيا، فيما يلعب دورا قويا في الاقتصاد الحقيقي للبلاد بتقديم الدعم اللازم للأفراد والشركات من خلال التمويل المباشر أو من خلال المشاريع المشتركة بما يتوافق مع المعايير الشرعية لعمل البنك.

ونوه بأن «بيتك - تركيا» يواصل نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية والمساهمة في دعم الريادة على مستوى البنوك المشاركة، لافتا إلى أن البنك يحتل المركز الأول في تحقيق الاستثمار من خلال والتقليدية بشكل عام، حيث افتتح منذ بداية العام 20 فرعا جديدا.

الوصول الى البنك سهلا في جميع أنحاء تركيا. وقال ان العام 2016 شهد ابتكار العديد من الخدمات والمنتجات بعبء تقديم أعلى معايير الدعم لعملاء الأنشطة التجارية في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، منوها بتنوع المنتجات والخدمات لتشمل الإجارة والمعاملات المصرفية والتجارة الخارجية.

وأشار ايوان إلى أن «بيتك - تركيا» جاء في المركز الأول بين المصارف المشاركة في تركيا عام 2015، فيما جاء في المركز الـ19 من دافعي الضرائب ضمن قائمة «أفضل 100 في تركيا» حيث دفع ضرائب بقيمة تبلغ نحو 160 مليون ليرة في العام 2015، الأمر الذي يساهم في تعزيز نمو الاقتصاد التركي.

وأكد ايوان دور «بيتك - تركيا» في خدمة الاقتصاد التركي ومستقبل تركيا في دعم عملية التنمية، مشيرا إلى أن

حقق بيت التمويل الكويتي التركي «بيتك - تركيا» أرباحاً صافية بلغت 256 مليون ليرة تركية في النصف الأول من العام الحالي 2016، بنسبة زيادة بلغت 24,4٪، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. ونمت الأصول الإجمالية للبنك بنسبة 4,9٪ لتصل إلى 44,1 مليار ليرة تركية، فيما ارتفعت حقوق المساهمين 8٪ لتبلغ 3,7 مليارات ليرة تركية مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وارتفع حجم الودائع بنسبة 2,6٪ ليصل إلى 28,9 مليار ليرة تركية بنفس الفترة من العام السابق، فيما ارتفع حجم التموليات بنسبة 6,8٪ إلى 28,9 مليار ليرة لنفس الفترة.

وقال الرئيس التنفيذي لسبيتك - تركيا، أفق ايوان أن البنك حافظ على تحقيق معدلات نمو مستقرة منذ 27 عاما، مشيرا إلى أن «بيتك - تركيا» حافظ على موقعه الريادي في قطاع البنوك المشاركة في تركيا وحقق نتائج قوية في جميع المؤشرات المالية، الأمر الذي عزز ثقة العملاء في البنك.

وأضاف ايوان أن «بيتك - تركيا» يواصل جهوده في تقديم أفضل الحلول المصرفية والمالية للعملاء بما يحقق طموحاتهم ويلبي متطلباتهم، مشيرا إلى أن البنك ينوي افتتاح 30 فرعا جديدا في مختلف المدن التركية حتى نهاية العام 2016 مما يجعله من أكثر البنوك انتشارا، وموضحا في السياق ذاته أن البنك يطمح لأن يكون بين أفضل ثلاثة بنوك تملك أكبر عدد من الأفرع في القطاع المصرفي، حيث لدى البنك نحو 5363 موظفا و376 فرعا ما يجعل

الوفرة الإسكاني وغرب عبدالله المبارك تقدر تكلفتها بنحو 90 مليون دينار، وعدد من المشروعات الأخرى في صباح الأحمد البحرية تقدر قيمتها بحوالي مليوني دينار، وكذلك في مشروع التسييم الإسكاني بنحو 1,6 مليون دينار. من ناحية أخرى، أشار التقرير إلى أن تداولات القطاع العقاري في الربع الثاني فقدت نحو 31٪ من قيمتها مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، تآثرا بانخفاض قيمة التداولات في كل من القطاعين الاستثماري والسكني بنسبة 45٪، و31٪ على التوالي، فمذّن الربع الثاني من عام 2014 بدأت حالة التراجع في 6 أرباع في القطاع العقاري، وفي 5 أرباع للعقار السكني الذي هدد التراجع فيه بتحسّن قيمة تداولاته خلال الربع الثاني بنسبة محدودة بنحو 1٪ عن الربع السابق له.

أما المقارنات التجارية فقد زادت في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 22٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق إلا أن معدلات أدائها تبقى أقل من معدلات الربع الرابع من عام 2014 كما أن مستويات نموها ما زالت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض. وقال التقرير إن التداولات العقارية انخفضت على أساس ربع سنوي للمرة الثانية على التوالي في الربع الثاني من العام الحالي مدفوعة بتراجع كبير في القطاعين التجاري والاستثماري، في حين لم تتأثر التداولات العقارية بالتحسن الطفيف الذي شهدته القطاع السكني الخاص، فمذّن أن وصلت قيمة التداولات العقارية خلال العامين الماضيين ذروتها تحديدا في الربع الثاني من العام 2014 شهدت قيمتها اتجاها نحو الانخفاض نتيجة تراجع قيمة التداولات في القطاعين السكني والاستثماري باستثناء بعض الفترات التي شهدت ارتفاع قيمة التداولات منذ ذلك الحين.

وقال التقرير إن التداولات العقارية انخفضت على أساس ربع سنوي للمرة الثانية على التوالي في الربع الثاني من العام الحالي مدفوعة بتراجع كبير في القطاعين التجاري والاستثماري، في حين لم تتأثر التداولات العقارية بالتحسن الطفيف الذي شهدته القطاع السكني الخاص، فمذّن أن وصلت قيمة التداولات العقارية خلال العامين الماضيين ذروتها تحديدا في الربع الثاني من العام 2014 شهدت قيمتها اتجاها نحو الانخفاض نتيجة تراجع قيمة التداولات في القطاعين السكني والاستثماري باستثناء بعض الفترات التي شهدت ارتفاع قيمة التداولات منذ ذلك الحين.

تلك النسبة المقررة وفقا في مدينة جابر الأحمد السكنية وكذلك مشروعات تمديد وصيانة الكيبلات الكهربائية في منطقة شمال غرب الصليبيخات، وقاربت على إنهاء عدد آخر تقدر قيمته بحوالي 219,5 مليون دينار وبنسبة إنجاز تفوق 98٪ في مدن صباح الأحمد والبحرية وجابر الأحمد وكذلك في شمال غرب الصليبيخات. وأضاف التقرير ان المؤسسة استكملت خلال الربع الأول من العام الحالي تنفيذ بعض المشروعات التي بدأتها، إذ تخطى إنجاز بعضها

المنطقة	قيمة العقد	نسبة الإيجز للفترة الربع الأول 2016	نسبة الإيجز للفترة الربع الثاني 2015
مدينة صباح الأحمد	127,9	98,3%	98,3%
مدينة صباح الأحمد	200,7	94,4%	93,7%
شمال غرب الصليبيخات	34,3	99,4%	98,7%
مدينة صباح الأحمد	18,9	83%	81,5%
شمال غرب الصليبيخات	38,1	95,4%	94,5%
مدينة جابر الأحمد	58,4	3,9%	3,9%
مشروع توسعة الوفرة الإسكاني	28,5	39,2%	32,5%
مشروع أبو خليفة الإسكاني	2,2	48,8%	48,5%
مشروع غرب عبدالله المبارك	46		
التكلفة	555,1 مليون دينار		

المنطقة	قيمة العقد	نسبة الإيجز للفترة الربع الأول 2016	نسبة الإيجز للفترة الربع الثاني 2015
مدينة صباح الأحمد	34	63,5%	62%
مدينة صباح الأحمد	38,5	84,3%	69%
مدينة صباح الأحمد	6,2	65%	55%
مدينة جابر الأحمد	57,3	99,5%	80%
مدينة صباح الأحمد	44,7	46,5%	33%
مشروع التسييم الإسكاني	9	100%	65%
مدينة صباح الأحمد	36,4	28,8%	18%
مشروع الوفرة القائم	21,1	20,5%	15%
مشروع القفروان	4,5	8,4%	6,6%
التكلفة	251,97 مليون دينار		

المنطقة	قيمة العقد	نسبة الإيجز للفترة الربع الأول 2016	نسبة الإيجز للفترة الربع الثاني 2015
مدينة صباح الأحمد	6,6	82%	65%
مدينة جابر الأحمد	0,228	100%	93,8%
مدينة صباح الأحمد	2,29	94%	94%
مدينة سعد العبدالله	1,46	78,5%	65,5%
شمال غرب الصليبيخات	0,799	100%	-
مدينة جابر الأحمد	2,998	31%	12%
مدينة صباح الأحمد	1,4		
مدينة صباح الأحمد	0,669		
مدينة صباح الأحمد	2,7	3,9%	
مشروع توسعة الوفرة الإسكاني	46,6		
مشروع التسييم الإسكاني	1,6		
التكلفة	67,3 مليون دينار		
إجمالي تكلفة مشروعات المؤسسة للرعاية السكنية	874,4 مليون دينار		

أهم مشاريع الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية



أفق ايوان

«الخليج» يعلن فوزي «الدانة»

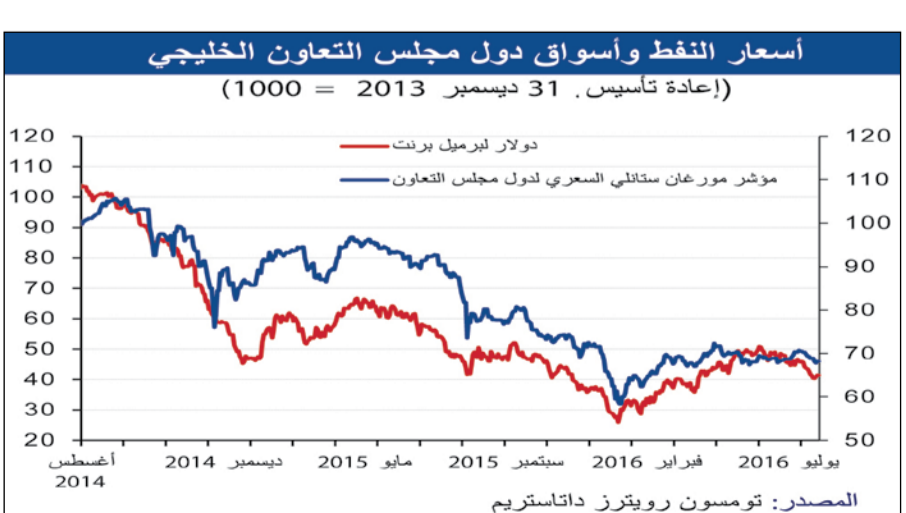
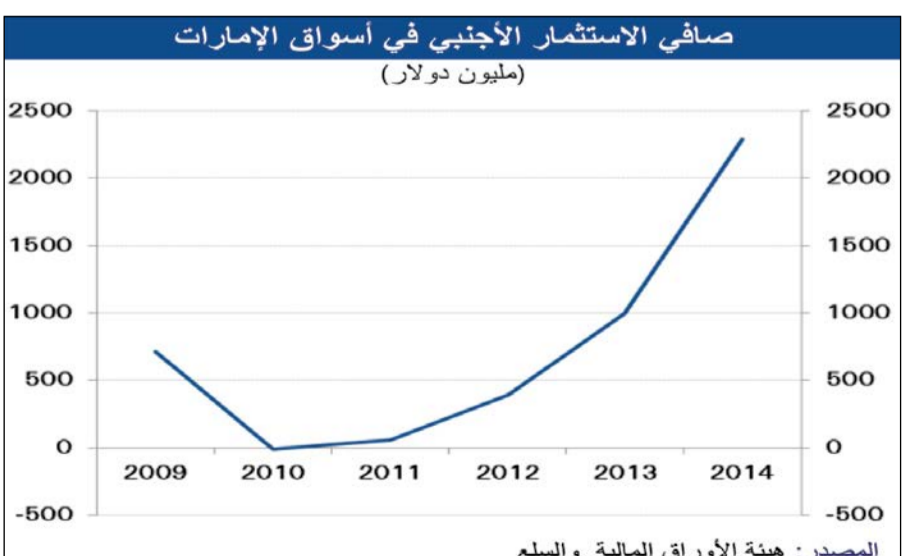
ويضم برنامج سحبيات الدانة المجدولة لعام 2016 سحبيات يومية خلال أيام العمل على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار، بالإضافة إلى سحب ربع السنوي الثالث فسيقام في 29 سبتمبر على جائزة 500 ألف دينار، أما 5 يناير 2017 وسيتم هذا السحب بتوزيع مليوني الدانة لعام 2016 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار.

أعلن بنك الخليج عن الفائزين بالسحبيات اليومية لحساب الدانة التي تشمل جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار لكل فائز خلال أيام العمل. والفائزون هم: احمد دري جالي الجريد، سهيلة حافظ كانتون زاده، فاطمة عباس عيسى القطان، خلف سطم الشمري، فاطمة احمد علي محمد محمود، انتصار فالح راجح المطيري، فاطمة فيصل احمد بولند، جاتيندير سوري، أميرة محمد علي مقدس، سوزان مصطفى ظاهر.

قيمة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي

الرسملة/الناتج المحلي الإجمالي	%
استناداً على توقعات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016	استناداً على الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015
البحرين	66
الكويت	119
عمان	47
قطر	146
السعودية	86
الإمارات	78

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم وتوقعات بنك الكويت الوطني



التنفيذ أقل بكثير من المتوقع بمشروعات القسائم والطرق والخدمات

توسعة الوفرة الإسكاني وغرب عبدالله المبارك وصباح الأحمد والتسييم

وصيانة الطرق الرئيسية في مدينة جابر الأحمد السكنية وكذلك مشروعات تمديد وصيانة الكيبلات الكهربائية في منطقة شمال غرب الصليبيخات، وقاربت على إنهاء عدد آخر تقدر قيمته بحوالي 219,5 مليون دينار وبنسبة إنجاز تفوق 98٪ في مدن صباح الأحمد والبحرية وجابر الأحمد وكذلك في شمال غرب الصليبيخات. وأضاف التقرير ان المؤسسة استكملت خلال الربع الأول من العام الحالي تنفيذ بعض المشروعات التي بدأتها، إذ تخطى إنجاز بعضها

بدعم من تنوع اقتصادها «الوطني»: الأسهم الإماراتية تتفوق خليجياً

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان أسواق الأسهم الإماراتية تفوقت على بقية أسواق دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع العام 2016. حيث أثار تدني أسعار النفط العديد من المخاوف بشأن ما قد يخلفه العجز المالي والإصلاحات من أثر سلبي على نمو دول المنطقة، إلا أنه من المتوقع أن تحقق الإمارات أداء أفضل من بقية أسواق المنطقة وذلك نتيجة تنوعها الاقتصادي، ومن المتوقع أن يصل متوسط النمو غير النفطي إلى ما يقارب 4,2٪ خلال السنتين القادمتين مقارنة بمتوسط نمو دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 3,4٪. أشار التقرير إلى ان أداء أسواق دول الخليج جاء متماشيا مع تحركات أسعار النفط منذ بدات وتيرة تراجعها في منتصف العام 2014. إذ ارتبطت تحركات أسعار النفط وأسواق الخليج ارتباطا وثيقا على مدى العامين الماضيين، لاسيما سوق دبي التي تعتبر أكثر عرضة لأي تقلبات نظرا لكونها أحد أهم الأسواق التي يتجه إليها المستثمرون الأجانب، حيث كان مؤشر دبي الأكثر تأثرا بأول تراجع دول الخليج أسعار النفط مؤشرا على أن تراجع مؤشر سوق أبوظبي بواقع 6٪ خلال فترة 6 أشهر مقارنة بمؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي لدول الخليج الذي تراجع بواقع 12٪ خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل تراجع مؤشر سوق أبوظبي بواقع 6٪ فقط. وحين تراجع أسعار النفط مؤخرا وتحديدا في أواخر العام 2015 حتى يناير 2016 فقد تراجع مؤشر سوق دبي مرة أخرى بواقع 29٪ خلال فترة 4 أشهر مقارنة بمؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي لدول الخليج الذي تراجع بواقع 26٪

خلال الفترة ذاتها. ولغت التقرير إلى انه منذ وصول أسعار النفط إلى القاع في يناير 2016 استطاعت أسواق الأسهم الإماراتية التفوق على أسواق الخليج. حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي للإمارات بواقع 10٪ منذ مطلع العام بالمقابل تراجع مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي لدول الخليج بـ 5٪. وكان من المنتظر أن تسجل أسواق الإمارات تحسنا إثر ارتفاع أسعار النفط أقوى مقارنة بالأسواق الخليجية، ولكن يبدو أن تفوق أداء أسواق الإمارات يعزى إلى أسباب جوهرية أيضا. في حين تتراجع أسواق الإمارات حاليا حول مستوى 45 دولارا للبرميل وهو أقل بكثير من أسعار التعادل لميزانيات الدول الخليجية، ومن الممكن أن يؤدي استمرار تدني أسعار النفط إلى توجه الحكومات نحو ترشيد الإنفاق الرأسمالي والمساعدات والدعم، الأمر الذي سيؤثر بدوره على النمو غير النفطي. وقد تستفيد الإمارات من العائدات التي يمتنع بها اقتصادها غير النفطي، لاسيما في ظل هذا التدني في أسعار النفط. وتوقع أن يتسارع نموها غير النفطي إلى ما يقارب 5,5٪ و6٪ خلال العامين 2016 و2017 نتيجة قوة نشاط قطاع السياحة والخدمات المالية والبناء والتشييد. وقال التقرير ان الأسواق الإماراتية تعد وجهة مهمة للمستثمرين الأجانب الذين يتطلعون لاكتشاف على هذه المنطقة الغنية نفطيا. إذ تتمتع أسواق الإمارات ولا سيما سوق دبي بسياسات وقوانين الأكثر تيسورا بشأن الاستثمار مقارنة ببقية دول الخليج. كما ساهم رفع تصنيف أسواق الإمارات إلى الأسواق الناشئة من قبل مؤشر